صلاة امام حكم بغير ما انزل الله ولا صلاة عبد بغير طهور ولا صدقة من غلول تنبيه قال ابن حجر في شرح الترمذي في بعض الروايات الصحيحة من غير طهور فيحتمل ان يكون فيه من المنسيين نظير التي في الجملة الاخرى وهي ولا صدقة من غلول ويحتمل ان يكون فيه من مرادفة الباء كما قال ابن يونس النحوي ومما يؤكد هذا فيحمل الروايتين معنا تارة بالباء وتارة بمن والقصة واحدة قيل علم الترادف انتهى **ع** في الطهارة **ت** عن ابن عمر بن الخطاب ولم يخرجه البخاري لان مداره عند سماك بن حرب وهو لا يخرج عنه لكونه ليس من شرطه وسببه كما في مسلم عن مصعب بن سعد قال دخل ابن عمر على ابن عامر يعوده وهو مريض فقال الا تدعو الله يا ابن عمر قال سمعت رسول الله يقول لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول كنت عاملا على البصرة فلا اقبل الدعاء لك وقصده بذلك زجره وظاهر كلام المصنف انه لم يخرجه من الستة الا الثلاثة وليس كذلك فقد قال ابن محمود عاج ابو داود ورواه الجماعة كلهم الا البخاري ورواه سعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر موقوفا وزاد ولا نفقة من ربا

لا تقبل بمثناة فوقية اوله والبناء للمجهول وفي اكثر الروايات لا يقبل الله قال ابن حجر وحقيقة القبول وقوع الطاعة مجزية مسقطة لما في الذمة ولما كان الاتيان بشروطها مظنة لاجزاء الذي القبول عبر عنه بالقبول مجازا واما القبول المنفي في حديث من اتى عرافا لم تقبل له صلاة فهو الحقيقي لانه قد يصح العمل ويتخلف القبول لمانع ولذلك كان بعض السلف يقول لان تقبل لي صلاة واحدة احب الي من الدنيا وما فيها **صلاة الحائض** اي الحرة التي بلغت سن الحيض **الا بخمار** هو ما تغرية الراس اي تستر وقص الحيض لانه اكثر ما يبلغ به الاناث لا للاحتراز فالصبية المميزة لا تقبل صلاتها الا بخمار قال الطيبي وكان الظاهر ان يقال لا تقبل صلاة المرة الا بخمار فنفي عنها بما يختص بها من الوصف لوهمها لما يصدر عنها من كشف راسها كانه قيل لم تخفي راسك يا ذات الحيض وفيه ان ستر العورة شرط لصحة الصلاة وعورة المراة الحرة عند الشافعي جميع بدنها سوى الوجه والكفين والمبعضة ما بين السرة والركبة فيجب عليها ستر هما كلها واستثنى الحنفي نحو الربع من غير السرة ودون الدرهم منها **حم د** عن عائشة قال ابن حجر والاول اصح ومن قال ابن ارطاه فقد وهم وقد مر هذا موضحا

فهو مقدم في العزو وما ذكره قال ابن حجر رواه اصحاب السنن غير النسائي وابن خزيمة والحاكم والساقي والدارقطني واحمد وابن حبان واعله الدارقطني بالوقف وقال وقفه اشبه والحاكم بالارسال

لا تقطع الثمر اي الغير المكمل فيحرم **فانه من جند الله الاعظم** يعني اذا لم يتعرض لافساد بحوارع وحينئذ يندفع بنتا او غيره **طب هب عن ابي زهير** بتصغير زهر التميمي او الثمالي او التميمي صحابي ورواه عنه الطبراني ايضا قال الهيثمي وفيه محمد بن اسماعيل بن عياش وهو ضعيف

لا تقلوا الصفادع فيحرم **فان نعيقها من تراجيع صوتين** **شيبان من ابن عمرو** بن العاص وفيل المسيب بن واضح السلمي قال في الميزان عن ابي حاتم صدوق يخطئ كثيرا فاذا افتيل لم يقبل وساق له ابن عدي مناكير هذا منها وسيل الدار قطني عنه فقال ضعيف

لا تقتص الرويا الا عالم او ناصح وفي رواية الطبراني لا تقتص رويا الا ممن عالم او ناصح **ت عن ابي هريرة** ورواه عنه الطبراني في الصغير قال الهيثمي وفيه اسماعيل بن عمرو البجلي وثقه ابن حبان وضعفه مع

لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار او ما قيمته ربع دينار قصاعدا فلا تقطع في اقل وهو مذهب الشافعي وقال مالك واحمد ربع دينار او ثلاثة دراهم او ما قيمته ذلك وقال ابو حنيفة عشرة دراهم او ما قيمته ذلك والحديث عليهم حجة **حم ت عن عائشة** هذا لفظ الصحيح في انه من تفردات مسلم عن صاحبيه ولعله ذهول فقد عزاه الصدر المناوي للجماعة كلهم في باب قطع السرقة قال واللفظ للبخاري

لا تقطع الايدي في السفر اي سفر الغزو بدليل الرواية الاخرى في الغزو بدل السفر يعني لا تقطع اذا سرق من الغنيمة لانه بشر يأتي بسهمه فيه وكذا الورثة لا يحد مملوكه بعضهم على العموم قال مخالفة ان يحقق المقطوع بالعد وفاذا ارجعوا قطع وبه اخذ الاوزاعي واجراه في كل حد قال ابن العربي وهذا لا اعلم له اصلا في الشرع وحدوده تقام على اهلها وان كان مكان وتيعله الحافظ ابن حجر فقال هذا بعيد فيه نظر البيهقي قيم الحدود في السفر والحضر على القريب والبعيد ولا يأتي الوفي الله لومة لائم انتهى **حم م والضياء** المقدسي وله **ت ابن ابي ارطاه** عن **ابن عباس** بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة **ابن ابي ارطاه** وابن الرطاه قال ابن حجر والاول اصح ومن قال ابن ارطاه فقد وهم وقد مر هذا موضحا

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)